الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000– 2014) بين حتميات الاستيراد وإمكانيات التصدير دراسة حالة لعينة من السلع الغذائية الأساسية.

د. سهيلة مصطفى
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر –

أ.د. محمد راتول
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر –

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثير الاستثمار الفلاحي على حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، ومدى مساهمته في خلق فرص لتصدير بعضها، وذلك لإبراز حقيقة تموقعه بين طرفي المعادلة، أين يمثل طرفها الأول حالة الاكتفاء ويمثل طرفها الثاني حالة التبعية، وتأتي الإجابة من خلال كمية الإنتاج وحجم الفجوة الغذائية تبعا لوضعية التجارة الخارجية في هذا المجال.

الكلمات الدالة: الاستثمار الفلاحي، التجارة الخارجية، السلع الغذائية الأساسية، الجزائر.

Résumé :

Cette étude a pour objectif de préciser l'impact de l'investissement agricole, sur le commerce extérieur des produits alimentaires de base, en Algérie, durant la période (2000-2014) et sa participation dans la création des opportunités d'exportation de ces produits, ainsi que la précision du positionnement réel de l'état d'autosuffisance par rapport à la dépendance. La quantité de production et la cavité alimentaires peuvent répondre à la question, selon la situation du commerce extérieur, dans ce domaine.

Mots clés : l'investissement agricole, le commerce extérieur, les produits alimentaires de base, l'Algérie.

مقدمة:

يشكل الاستثمار الفلاحي في الجزائر أحد أهم أشكال الاستثمارات الحقيقية، لارتباطه بعد توفر الموارد المالية، بتوفر الموارد الطبيعية الفلاحية (الأرض، المياه)، والموارد البشرية ذات الارتباط بالقطاع الفلاحي، مما يسمح بتحقيق دوافع هذا الاستثمار بالنسبة للمستثمر.

ويعود الاهتمام بشكل فعلي وواضح بموضوع الاستثمار الفلاحي في الجزائر إلى نشوء أزمة الغذاء العالمي لسنة 2008، لتتطور الدراسات في هذا الموضوع بعد ذلك وتنتقل من مجال توفير الغذاء على المستوى العالمي إلى المستوى الوطني والأسرة، وبالرغم من أن هذه الأزمة تسببت في خسائر كبيرة نتيجة لانخفاض العرض العالمي من الغذاء وارتفاع الطلب عليه وزيادة المضاربة في الأسواق العالمية للغذاء في ظل ارتفاع منتجات الطاقة وتذبذب أسعار العملات، إلا أن الجزائر تفطنت إلى ضرورة توجيه مواردها الفلاحية واستخدامها في إنتاج المحاصيل الغذائية المرتفعة الأسعار ويظهر ذلك في الإجراءات المتبعة لتشجيع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بعد سنة 2008.

ومن المهم الإشارة إلى علاقة الارتباط بين الاستثمار الفلاحي في الجزائر والتجارة الخارجية للغذاء من زاويتي الاستيراد والتصدير حيث كان للمخططات التنموية مهمتين أساسيتين ارتبطت الأولى بضمان الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض السلع الإستراتيجية التي تملك الميزة النسبة في إنتاجها وتحقيق فائض يوجه للتصدير وبعبارة أخرى تحقيق الاستقلالية الغذائية منها والمساهمة في التحرير الجزئي للاقتصاد الجزائري من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وتنويع مصادر تحصيل العملة الأجنبية.

وبوقوفنا عند نهاية فترة تطبيق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي وما رافقها من استثمارات فلاحية خاصة وحتى اجنبية، تتولد لنا الحاجة كباحثين لتتبع تأثير الاستثمار الفلاحي باختلاف أشكاله على حركة التجارة الخارجية لعينة من السلع الغذائية والتي رأينا أنها أساسية بالنسبة لتنويع الاقتصاد الوطني ليس من المنظور الاستهلاكي وإنما من منظور إمكانية تطوير الإنتاج منها والانتقال للمرحلة الثانية وهي مرحلة تصدير الفائض إلى الخارج، وشملت مجموعة هذه السلع الغذائية كل من (القمح الصلب، القمح اللين، البقوليات، البطاطا، الطماطم، الحوامض، التمور، اللحوم البيضاء، اللحوم الحمراء، الأسماك).

وسنعتمد في ذلك على مجموعة المؤشرات المرتبطة بدالة الأمن الغذائي، والمتمثلة في كل من الإنتاج الفلاحي للسلع الإستراتيجية المختارة، التجارة الخارجية منها، ومؤشرات درجة التغطية بالإنتاج المحلي وبالواردات وصولا في الأخير إلى تحديد مدى قدرة الجهاز الإنتاجي الفلاحي في الجزائر على تغطية الاحتياجات المحلية من السلع المذكورة، وهذا ما جعلنا نحاول معالجة الموضوع من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

السؤال الرئيسي:

كيف أثر الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014) على حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية؟ وما مدى مساهمته في خلق فرص للتصدير الفلاحي؟

ولغرض الإلمام بالموضوع وانطلاقا من السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

1. ما واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014) ؟
2. ما هي أهم التطورات التي عرفتها حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).
3. ما هي اتجاهات التحليل الاقتصادي لأثر سياسات الاستثمار الفلاحي على حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)؟

ولعل الإجابة عن هذه التساؤلات تمكننا من تحديد الموقف إزاء الفرضية التالية وهي:

هناك أثر ايجابي للاستثمار الفلاحي على حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية في الجزائر ويمكن أن يظهر هذا الأثر من خلال ارتفاع مستويات الإنتاج الفلاحي للسلع الغذائية التي تملك الميزة النسبية في إنتاجها وبالتالي انخفاض الواردات وارتفاع الصادرات منها.

أهداف الدراسة:

تستورد أغلبية دول العالم بعض ما تحتاجه من غذاء لكن حالة الجزائر خاصة جدا فهي تعتبر إحدى أكبر مستوردي السلع الغذائية في العالم ورغم أنها لم تتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار الغذاء في سنة 2008، إلا أن ذلك يرجع أساسا إلى البحبوحة المالية التي كانت تتمتع بها في تلك الفترة والتي مكنتها من تغطية تكاليف الاستيراد، ومع ذلك باشرت بإجراءات ارتبطت بتعزيز الاستثمار الفلاحي كآلية لتقليل الواردات الغذائية وإحلالها محليا، وهو ما دفع بنا للاهتمام بتتبع حركة هذه الأخيرة بعد سنة 2008 وحتى سنة 2014 ومقارنتها بالفترة (2000–2008)، والوقوف على مدى فاعلية إجراءات الاستثمار الفلاحي المتخذة للتقليل من استيراد بعض المنتجات الغذائية الأساسية، وسيتم ذلك من خلال:

1. إبراز واقع الاستثمار الفلاحي في في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).
2. تسليط الضوء على أهم التطورات التي عرفتها حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

3. دراسة وتحليل أثر سياسات الاستثمار الفلاحي على حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) عن طريق الإمدادات المحلية وتحديد درجة التغطية بالإنتاج المحلي وبالواردات.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تظهر من خلال محاولة معرفة تأثير الاستثمار الفلاحي على حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية في الجزائر، وتحديد الوضعية التي آل إليها الميزان التجاري بالنسبة للمنتجات الغذائية الأساسية التي ستشملها هذه الدراسة، وكذا معرفة مدى تحقيق تلك السياسات والاستراتيجيات التنموية لأهدافها، وذلك نظرا للأهمية الكبرى التي يحتلها القطاع الفلاحي في الجزائر، باعتباره أحد أهم مصادر توفير السلع الغذائية الأساسية وباعتبار أن نسبة كبيرة من سكان الريف في هذه الدولة تعتمد في معيشتها على هذا القطاع، كما أن الاستفادة من التجارب السابقة تحتم علينا كباحثين الوقوف كل مرة عند التطورات الحاصلة في مجال الإنتاج الغذائي وما تعلق منه بالمنتجات الأساسية، وحركة التجارة الخارجية قصد تحديد حجم المشكلة والوقوف على أهم مسبباتها، وتحديد درجة تأثيرها على الميزان التجاري الغذائي والبحث عن السبل الكفيلة لمعالجتها.

المحور الأول: الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

لقد أدى الذهاب المفاجئ والجماعي للمستعمر الفرنسي غداة الاستقلال بالدولة إلى تركيز اهتمامها على المستثمرات الفلاحية الأكثر غنى في البلاد، والتي أصبحت منذ 1962 تسير ذاتيا وجماعيا من طرف الفلاحين، وتم إدراك الأولوية المعطاة للقطاع المسير ذاتيا كضرورة اقتصادية بفعل رأس المال المادي الذي كان يشكله هذا القطاع، ومبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية اتجاه العمال السابقين لدى المعمرين وعائلاتهم، ومع مجيء الثورة الزراعية (1979/1971) تأكد التوجه الاشتراكي للاقتصاد الفلاحي في الجزائر، بتأميم أكبر الملكيات الخاصة التابعة لوطنيين وأراضي غير مستغلة، وتم فرض نمط التسيير الجماعي على المستثمرين، كما ظلت طرق تمويل القطاع الفلاحي أساسا عمومية في شكل إعانات، كان حجمها مرهون بشكل ضيق بمستوى الإيرادات النفطية، وكان منحها محددا حسب الأولويات المخصصة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ومنذ سنة 1987، دخل القطاع الفلاحي في مرحلة ثانية من الإصلاحات اتسمت بتراجع دور الدولة في النشاط الفلاحي، و بدءا من سنة 2000، جاءت مرحلة ثالثة من الإصلاحات تميزت بتنفيذ التدابير الموجهة لتدعيم المصالحة الوطنية وتنشيط التنمية الريفية، وفي فيفري 2009، تم الشروع في مرحلة رابعة بإطلاق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي وعليه فإن الترتيب التسلسلي لمراحل الاستثمار الفلاحي في الجزائر منذ سنة 2000، وحتى سنة 2014 يعد ضروريا لإدراك مدى وعمق الإصلاحات والجهود المبذولة للاستثمار الفلاحي كما يلي:

أولا: مرحلة الاستقرار، المصالحة والأعمال الاستعجالية (2000–2008): بعد العودة التدريجية للأمن ومعافاة الوضعية المالية العمومية، بادرت الجزائر بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية [1](2000- 2004) والذي يندرج ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة، حتى ولو بقيت أدواته وإجراءاته الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية، وتوجه الدعم نحو

المستثمرات الفلاحية لرفع الإنتاج والإنتاجية، وتسريع مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الحاجيات الغذائية للبلاد، وسمحت الجهود الهامة المبذولة في إطار الميزانية بزيادة استيراد التجهيزات الفلاحية وواصلت الهيئات التقنية والإدارية المعنية عملها في التأطير ونقل التوجيهات ووسائل الإرشاد بالبدء في تكييفها مع الطلبات الجديدة والمتنوعة للمنتجين، وفي سنة 2002 تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كما أصبحت وزارة الفلاحة والصيد البحري تسمى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. وعين الوزير المنتدب للتنمية الريفية وتم دمج مهامه في جوان 2008 في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ثم عزّز ذلك بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08- 16 المؤرخ في أوت 2008، الذي سطر محاور التنمية الفلاحية والريفية المستدامة.

وبالرغم من أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية يعدان بمثابة دفعة قوّية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر إلاّ أنهما مسّا المناطق الفلاحية ذات المؤهلات الطبيعية دون المجالات الاقتصادية الريفية الأخرى، التي بقيت مهمشة حيث أصبحت طاردة للسكان بفعل الأوضاع الاجتماعية المزرية (أزمة الإرهاب) التي كانوا يعيشونها رغم التواجد السكاني الكبير بها، وبالرغم من الجهود التي قامت بها الدولة لتحقيق التنمية الفلاحية إلا أنها لم توّسع نشاطاتها إلى المناطق الفلاحية المهمشة التي زاد وضعها سوءا، ثم إن إغفال القطاع الفلاحي في التوجهات الإستراتيجية للدولة كان واضحا في الفترة (2004-2008) والتي أهم ما ميزها هو تحديد المهام المركزية وغير المركزية للفاعلين في القطاع الفلاحي[2].

ثانيا: مرحلة التجديد الفلاحي والريفي: (2009 –2014): لقد أكدت سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي على الهدف الأساسي الذي تتبعه الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، والمرتبط أساسا بالتدعيم الشامل للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، وتتمحور الإجراءات المتبعة لتشجيع الاستثمار الفلاحي في إطار هذه السياسة حول ثلاثة ركائز أساسية متكاملة[3] كما يلي:

1. التجديد الريفي: ركز هذا البرنامج على الجانب الاجتماعي للحياة الريفية، واستهدف الأسر المتواجدة في المناطق التي تمتاز بصعوبة الظروف المعيشية، كما كان يهدف أساسا إلى تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة للأقاليم الريفية، في إطار اقتصادي واجتماعي، بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية، وتطلب تنفيذه إشراك مجموعة من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض)، وبالرغم من أن الفلاحة تبقى أهم مكونات النشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، إلا أنه تم توسيع مجال تطبيق هذا البرنامج إلى قطاعات أخرى في الوسط الريفي (الحرف، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي).

2. التجديد الفلاحي: ركز هذا البرنامج على البعد الاقتصادي للقطاع الفلاحي ومردوده لضمان الأمن الغذائي للبلاد، من خلال تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات الفلاحية العديدة المنجزة في القطاع حول خلق القيمة المضافة على طول السلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، بهدف إدماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، وتم اعتبار حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع ذات أولوية: الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء و البيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور[4]، ومن أجل بلوغ الأهداف المسطرة في هذا البرنامج تم إضافة عاملين يرتبط الأول بوضع نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع في سنة 2008 لضمان واستقرار عرض المنتجات، وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، وعصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

3. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: وجاء لتقليل الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة بسبب الأدوار الجديدة والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، وكان يهدف أساسا إلى:

أ. عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية وتعزيز مصالح الرقابة وتصديق البذور والرقابة التقنية.
ب. الاستثمار في البحث والإرشاد الفلاحي، لتشجيع وضع التقنيات الإنتاجية الجديدة.
ت. تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

ومما سبق يتضح أن أهم ما ميز الاستثمار الفلاحي بعد سنة 2008 عن سابقه، هو بناء نمط فلاحي جديد يستهدف المنتجات من خلال دمج الفروع والأقاليم، وربط القطاع الفلاحي بالصناعات الغذائية، وإشراك الفلاحين في التسيير، غير أن تحقيق الأهداف المسطرة في هذه المرحلة يتطلب إلى حد بعيد التخلي التدريجي عن تمويل هذا القطاع بالعائدات النفطية.

المحور الثاني: تطور حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

لقد أصبحت مواضيع العلاقات الاقتصادية الدولية تحظى بأهمية بالغة خاصة ماتعلق منها بتلك التي تعالج تطورات التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية، إذ أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات التجارية الدولية فضلا عن الدور الهام الذي تقوم به في الإنتاج والدخل الوطني والاستهلاك وتكوين رأس المال وتنويع الاستثمارات في الاقتصاد[5].

ويعد موضوع التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي، لما يلعبه هذا الأخير من دور هام في ربط العديد من القطاعات الاقتصادية ببعضها البعض وتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية للأفراد ومستلزمات الإنتاج، فضلا عن دورها في تصريف المنتجات النهائية لتلك القطاعات بالإضافة إلى أن التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية تشمل أيضا توفير مخزون من العملة الصعبة وبالتالي تكامل الأسواق الدولية ونمو القطاعات الاقتصادية وتحريك عجلة التنمية[6].

وسنحاول في هذا الجزء من إبراز أهم التطورات الحاصلة في حركة الصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية التي شملتها الدراسة في الجزائر معتمدين في ذلك على إجراء دراسة مقارنة للفترتين الأولى تلك التي سبقت أزمة الغذاء العالمي لسنة 2008 بداية من سنة 2000، والثانية امتدت إلى سنة 2014 بعد سنة 2008.

أولا: تطور واردات الجزائر من السلع الغذائية الكلية خلال الفترة (2000–2014).

قبل تطرقنا إلى عينة السلع المختارة كنموذج لإجراء الدراسة لابد من الإشارة أولا إلى التطور الكلي للواردات الغذائية في الجزائر معتمدين على المؤشرات الكمية والسعرية.

فعلى وجه العموم يمكن القول أن خلال الفترتين (2000–2008) و(2009–2014) تزايدت الكمية المستوردة من السلع الغذائية بمعدل 43.13 % خلال الفترة (2009–2014) مقارنة بالفترة (2000–2008) حيث انتقلت من متوسط 8400.095 ألف طن في الفترة (2000–2008) إلى 12023.462 ألف طن خلال الفترة (2009–2014)، في حين عرفت فاتورة الواردات الغذائية زيادة بـ 114.62% بالعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) أي بأكثر من الضعف، وعليه فإن ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية يمكن إرجاعه أساسا إلى زيادة أسعار هذه الأخيرة في الأسواق العالمية أكثر منه إلى زيادة الكميات المستوردة منها، وللتعمق أكثر في التحليل سنتطرق فيما يلي إلى استيراد كل عائلة غذائية على حدا.

ثانيا: تطور واردات السلع الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

فيما يخص تطور واردات الجزائر من المنتجات الغذائية الأساسية التي شملتها الدراسة وبمقارنة الفترة التي تلت أزمة الغذاء العالمي لسنة 2008، والتي امتدت إلى غاية 2014 بتلك التي سبقتها بداية من سنة 2000 وحتى سنة 2008 يمكن أن نقسم هذه المواد الغذائية الأساسية إلى ثلاثة مجموعات أساسية:

1. **مجموعة السلع التي ازدادت الكميات المستوردة منها:** وشملت كل من القمح اللين والبقوليات بـ 36.17 ألف طن و1934.65 ألف طن على التوالي.
2. **مجموعة السلع التي بقيت وارداتها شبه ثابتة:** وتضمنت كل من التمور بـ 0.62 ألف طن، الحوامض بـ 1.97 ألف طن، الطماطم بـ 0.051 ألف طن، اللحوم الحمراء بـ 7.38 ألف طن والأسماك بـ 9.33 ألف طن.
3. **مجموعة السلع التي انخفضت الكميات المستوردة منها:** وضمت كل من القمح الصلب بنسبة انخفاض قدرت بـ 1168.51 ألف طن واللحوم البيضاء بـ 0.62 ألف طن.

وخلاصة القول أن المجموعة الأولى تضمنت سلعا تعتبرها الدولة في الغالب إستراتيجية بالدرجة الأولى ولا يمكن التقليل من الكميات المتوفرة منها في السوق، أما المجموعة الثانية فيبدو أنها ليست بنفس القدر من الأهمية بحكم أن الكميات

المستوردة منها تنخفض عند حدوث ضائقة مالية، كما قد تكون الكميات المستوردة منها فقط لسد الاختلال في العرض المحلي والناتجة عن الاضطرابات الحاصلة في مواسم الإنتاج، في حين ضمت المجموعة الثالثة سلعا انخفضت وارداتها بشكل مهم وقد يعود ذلك أساسا إلى قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الطلب المحلي عليها وبالتالي ما يلغي حتمية سد فجوة الطلب بالاستيراد.ومهما يكن فهذه النتائج تدل في أحد جوانبها أن للدولة ولسياسات الواردات المنتهجة تأثيرا كبيرا في توجيه الأنماط الاستهلاكية بالنسبة للمستهلك الجزائري.

ثالثا: تطور صادرات السلع الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

بالرغم مما أسفرت عنه أزمة الغذاء العالمي لسنة 2008 من زيادة كبيرة في أسعار المنتجات الغذائية، والمحاولات المتتالية لتشجيع الاستثمار الفلاحي بعد سنة 2008 وحتى سنة 2014، إلا أننا نلاحظ من خلال مقارنتنا بين الكميات المصدرة والمستوردة العجز الكمي المسجل بالنسبة لأغلبية الفروع الغذائية التي شملتها الدراسة، ففيما كانت الجزائر فيما مضى تعرف بمطمورة روما أصبحت الآن نسبة صادراتها من القمح شبه معدومة إن لم نقل معدومة، حيث مثلت نسبة الصادرات إلى الواردات من القمح اللين 0.0002% في حين مثلت نسبة صادرات القمح الصلب إلى الواردات منه 0.001% ولا يقتصر الأمر على القمح فقط، فالبقوليات هي الأخرى عرفت انخفاضا مهما رغم تصدير كميات محتشمة منها بين الحين والآخر من طرف بعض المصدرين الخواص ورغم المحاولات المتكررة للدولة لتحفيز صادراتها عن طريق هيئات مختصة (ONAFLA/ONRA/UNCAC) إلا أن الكميات المصدرة من البقوليات لم تتعدى نسبتها 0.115% من الواردات منها، وبالنسبة لصادرات البطاطا إلى الواردات منها مثلت هي الأخرى نسبة 0.003% ، في حين مثلت صادرات اللحوم الحمراء والحوامض إلى الواردات منها نسبتي 0.058% و 0.014% على التوالي، وهي كلها نسب تكاد تكون منعدمة أما بالنسبة لصادرات الأسماك والطماطم إلى الواردات منها فبقيت على العموم في حدود أقل من 50% حيث مثلت نسبتي 6.87% و26.66 % على التوالي وتبقى اللحوم البيضاء والتمور في الصدارة بنسبتي 388.88% و% 1618 وهي نسب فاقت 100 % ما يعبر في نفس الوقت عن النتائج الايجابية المسجلة بالنسبة لهذين الفرعين.

المحور الثالث: تقييم أثر الاستثمار الفلاحي في الجزائر على التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية خلال الفترة (2000–2014) عن طريق الإمدادات المحلية وتحديد درجة التغطية بالإنتاج المحلي وبالواردات.

نميل في هذا الجزء من الدراسة إلى تتبع أثر الاستثمار الفلاحي في الجزائر على حركة التجارة الخارجية لبعض السلع الغذائية (القمح اللين، القمح الصلب، البقوليات، الطماطم، البطاطا، الحوامض، التمور، اللحوم البيضاء، اللحوم الحمراء، الأسماك)، والتي تعتبر في نفس الوقت أحد أهم الفرص الإستراتيجية للاستثمار الفلاحي في الجزائر وتوفير الغذاء بأقل تكلفة ممكنة، وعدم اللجوء للاستيراد إلا عند الضرورة القصوى وتجنب رهن احتياجات السكان بجهات أجنبية وربما الانتقال حتى إلى عملية التصدير.

كما سنشير إلى أن مشكلة الأمن الغذائي وحجمها مرتبطان ارتباطا شديدا بالقدرة على الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني[7]، والذي تلعب فيه العوامل المناخية والمساحات المزروعة والمتروكة بدون زراعة ومدخلات الإنتاج الفلاحي وسياسات التسويق والتسعير والمخزون الاستراتيجي أدوارا في غاية الأهمية.

أولا: مقارنة الإنتاج المحلي بالواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

تشير الإمدادات المحلية إلى الكميات المتوفرة من سلعة ما في بلد معين وفي فترة محددة ورغم كونها مركبة من الإنتاج المحلي، الصادرات والمخزونات الافتتاحية إلا أنها لا تعكس الوضعية الكلية للأمن الغذائي، فالغذاء ليس مجانيا وليس كل ما هو متوفر في الأسواق هو بالضرورة في متناول الغالبية، ولكن رغم ذلك تبقى دراسة الإمدادات خطوة ضرورية لدراسة التبعية الغذائية وتطورها.

وتشير الجداول التالية إلى مقارنة الإنتاج المحلي لمجموعة السلع الغذائية الأساسية التي شملتها الدراسة مع الواردات ووزن كل واحد منها في الإجمالي (أي الإمدادات)، إذ وبالاعتماد عليها يمكن تقسيم العائلات الغذائية المدروسة إلى ثلاث مجموعات أساسية:

1. **المجموعة الأولى**: وتجمع سلعا تتميز بتبعية حادة ومستمرة حيث كانت ولا تزال الكميات المستوردة منها أكبر من إنتاجها المحلي مثل (القمح اللين والبقوليات).
2. **المجموعة الثانية**: وتجمع سلعا تتميز باستقلالية تامة أو شبه تامة من باب أن الكميات المنتجة منها دائما أكبر من وارداتها وتضم هذه المجموعة كل من (البطاطا، الطماطم، التمور، الحوامض، اللحوم البيضاء، اللحوم الحمراء، الأسماك).
3. **المجموعة الثالثة**: ويمكن القول أن الجزائر عرفت تجاهها تبعية غذائية ظرفية حيث كانت الواردات منها في الماضي أكبر مما كان ينتج منها ثم انعكست وضعيتها وأصبح الإنتاج منها أكبر مما يستورد مثل (القمح الصلب)، حيث نلاحظ أن نقطة الانعطاف بالنسبة لهذا الأخير كانت في سنة 2009 أين ارتفع الإنتاج بـ 187.01 ألف طن في حين انخفضت الواردات منه بـ 6.53 ألف طن مقارنة بسنة 2008.

وسيتم التفصيل في ذلك بعد تحديد كل من درجة تغطية الإنتاج المحلي للإمدادات المحلية وكذا درجة تغطية الواردات للإمدادات المحلية.

ثانيا: دراسة تطور قدرة الاستثمار الفلاحي على توفير الغذاء محليا في الجزائر خلال الفترة (2000– 2014).

تكمن الأهمية الإستراتيجية والهدف الأساسي للاستثمار الفلاحي في زيادة الإنتاج المحلي مما يمكن من تحقيق مستويات مقبولة من التموين المحلي وبالتالي من تغطية الطلب المحلي على الغذاء والانتقال إلى مرحلة التصدير والشأن في ذلك شأن المشاريع التي طبقتها الجزائر للاستثمار في القطاع الفلاحي بعد سنة 2008 وحتى نهاية سنة 2014 ومقارنتها بسابقتها

منذ سنة 2000 وحتى سنة 2008، وسنعتمد في ذلك على معادلة الاستقلالية الغذائية وبعبارة أخرى "درجة تغطية الإنتاج المحلي للإمدادات المحلية لسلعة معينة وفي فترة زمنية محددة.

$$\text{Indep Alim disp it (\%)} = \text{pd it} \times 100 / \text{Disp it}$$

وبعد إجراء الحسابات الضرورية تحصلنا على القيم الخاصة بدرجة الاستقلالية الغذائية لكل سلعة من السلع التي شملتها الدراسة، ونسب تغطية الواردات للإمدادات المحلية منها وهي تساوي 100 مطروحا منها قيمة الاستقلالية الغذائية Indep Alim disp، والملاحظ على بعض القيم انطلاقها من تحت العتبة 0% ويعني ذلك في الواقع بأن الإنتاج يغطي الاستعمالات المحلية بالكامل وأن هناك فوائض أو قدرات تصديرية تعادل الجزء السالب.

ومن خلال مقارنة الإنتاج بالواردات وبالاعتماد على القيم المحددة لكل من درجة تغطية الإنتاج المحلي ودرجة تغطية الواردات يمكن إعطاء تشخيص أكثر دقة لخصائص ومركبات كل مجموعة كما يلي:

1. المجموعة "أ": تجمع سلع تتميز بدرجة استقلالية عالية: حيث تمكن الإنتاج المحلي منها من تغطية ما يفوق 90% من الاحتياجات المحلية منها وشملت هذه المجموعة كل من المنتجات التالية:

أ. **البطاطا**: يوضح الجدول رقم (01) تطور نسبة التغطية بالإنتاج المحلي والواردات لمحصول البطاطا في الجزائر خلال الفترة (2000–2014). والملاحظ أن نسبة تغطية الإنتاج المحلي للإمدادات المحلية منها بلغت حوالي 93% في متوسط الفترة (2000–2008) لتصل في متوسط الفترة (2009–2014) إلى ما يقارب 98%، ما يمثل درجة استقلالية عالية جدا، غير أن ذلك قد يبدو متناقضا مع واقع وأزمات الندرة التي كثيرا ما يشهدها "سوق البطاطا في الجزائر" والذي قد يكون ظاهريا فقط فهناك عدة فرضيات لتفسير الوضع كعدم توفر البطاطا في بعض الفترات من السنة أو المضاربة أو كون الطلب غير ثابت ويتغير باستمرار. زائر خلال الفترة (2000–2014).

الجدول رقم (01): تطور نسبة التغطية بالإنتاج المحلي والواردات لمحصول البطاطا في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

	الكمية المنتجة (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الإمدادات المحلية (ألف طن)	نسبة التغطية بالإنتاج المحلي (%)	نسبة التغطية بالواردات (%)
2000	1207.69	103.14	0.152	1310.67	92.14	7.85+
2001	967.232	109.74	0.082	1076.89	89.81	10.18+
2002	1333.465	116.82	0.12	1450.16	91.95	8.04+
2003	1879.918	114.18	0.18	1993.91	94.28	5.71+
2004	1896.27	108.24	0.158	2004.35	94.6	5.39+
2005	2156.549	110.23	0.09	2266.68	95.14	4.85+
2006	2180.961	99.64	0.152	2280.44	95.63	4.36+
2007	1506.85	201.29	0.022	1708.11	88.21	11.78+
2008	2171.058	68.82	0.0144	2239.86	96.92	3.07+
2009	2636.057	124.29	0.01	2760.33	95.49	4.5+
2010	3300.31	113.26	0.235	3413.33	96.68	3.31+
2011	3862.19	105.66	0.41	3967.44	97.34	2.653+
2012	4219.74	156.36	0.05	4375.78	96.42	3.57+
2013	4886.53	74.96	0.815	4960.67	98.5	1.49+
2014	4894.13	68.19	0.644	4961.67	98.63	1.36+

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

ب. **الطماطم:** عرفت هي الأخرى ارتفاعا مهما في نسبة تغطية الإنتاج المحلي للإمدادات المحلية منها تجاوز في أغلب سنوات الفترة المدروسة 100% كما هو موضح في الجدول رقم (02).

الجدول رقم(02): تطور نسبة التغطية بالإنتاج المحلي والواردات لمحصول الطماطم في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

	الكمية المنتجة (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الإمدادات المحلية (ألف طن)	نسبة التغطية بالإنتاج المحلي (%)	نسبة التغطية بالواردات (%)
2000	341.447	0.061	0.018	341.49	99.98	0.0126+
2001	373.534	0.025	0.024	373.535	99.99	0.0092+
2002	401.364	0.005	0.01	401.359	100.001	0.00124-
2003	456.933	0.002	0.031	456.904	100.006	0.0063-
2004	512.195	0.081	0.008	512.268	99.98	0.0142+
2005	513.779	0.003	0.01	513.772	100.001	0.001-
2006	548.933	0.072	0.021	548.984	99.99	0.0092+
2007	567.313	0.0123	0.012	567.313	100	00
2008	559.249	0.022	0.007	559.26	99.99	0.001+
2009	641.034	0.199	0.027	641.206	99.97	0.02+
2010	718.235	0.001	0.035	718.201	100	00
2011	771.605	0.183	0.01	771.778	99.97	+0.022
2012	796.963	0.016	0.02	796.959	100	00
2013	975.075	0.05	0.01	975.115	99.99	+0.0041
2014	978.114	0.015	0.03	978.099	100	00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

ت. **التمور والحوامض:** وهي من السلع القليلة التي امتلكت فيها الجزائر قدرات تصديرية لكلا الفرعين خلال السنوات الأخيرة بمتوسط فاق 19.11 ألف طن خلال الفترة (2009–2014) بعدما كان يمثل 10.11 ألف طن في متوسط الفترة (2000–2008) بالنسبة لفرع التمور، كما توضحه الحسابات المبينة في الجدول رقم (03).

الجدول رقم: (03): تطور نسبة التغطية بالإنتاج المحلي والواردات لمحصول التمور في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

	الكمية المنتجة (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الإمدادات المحلية (ألف طن)	نسبة التغطية بالإنتاج المحلي (%)	نسبة التغطية بالواردات (%)
2000	365.616	0.64	9.43	356.82	102.46	2.46-
2001	437.332	0.58	10.7	427.212	102.36	2.36-
2002	418.427	0.81	11.04	408.198	102.5	2.5-
2003	472.304	0.32	7.82	464.804	101.61	1.61-
2004	442.6	0.45	8.133	434.971	101.76	1.76-
2005	516.293	0.71	9.133	507.07	101.81	1.81-
2006	492.188	0.29	12.137	480.341	102.46	2.46-
2007	526.912	0.54	12.957	514.495	102.41	2.41-
2008	552.765	0.71	9.861	543.654	101.67	1.67-
2009	600.696	0.63	8.954	592.372	101.4	1.4-
2010	644.741	0.65	12.803	632.58	101.92	1.92-
2011	724.894	1.41	28.143	697.891	103.86	3.86-
2012	789.357	1.29	18.351	772.296	102.2	2.2-
2013	484.199	1.59	20.79	828.99	102.31	2.31-
2014	853.479	1.81	25.64	829.646	102.87	2.87-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

أما بالنسبة لفرع الحوامض وبالرغم من أن الكمية المصدرة منها لم تتجاوز 0.0038 ألف طن في متوسط الفترة (2009–2014) إلا أنها تبقى معتبرة إذا ما قورنت بمتوسط الكمية المصدرة في متوسط الفترة (2000–2008) والتي لم تتجاوز 0.0018 ألف طن،

الجدول رقم (04): تطور نسبة التغطية بالإنتاج المحلي والواردات لمحصول الحوامض في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

	الكمية المنتجة (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الإمدادات المحلية (ألف طن)	نسبة التغطية بالإنتاج المحلي (%)	نسبة التغطية بالواردات (%)
2000	432.635	0.24	00	432.875	99.94	0.55+
2001	469.96	0.08	00	470.04	99.98	0.017+
2002	519.459	0.62	00	520.079	99.88	0.12+
2003	559.93	0.07	00	560	99.98	0.012+
2004	609.11	0.42	00	609.53	99.93	0.068+
2005	627.406	2.63	00	630.036	99.58	0.417+
2006	680.345	1.09	0.003	681.432	99.84	0.15+
2007	89.467	4.29	0.001	693.756	99.38	0.61+
2008	697.366	3.3	0.021	700.645	99.53	0.468+
2009	844.495	10.82	0.0004	855.311	98.73	1.26+
2010	788.11	12.82	0.004	800.926	98.39	1.6++
2011	891.078	11.39	0.005	902.463	98.73	1.261+
2012	1087.832	27.15	0.001	1114.981	97.56	2.34+
2013	1204.851	39.94	0.0001	1237.79	97.33	2.66+
2014	1207.312	32.43	0.008	1239.734	97.38	2.61+

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

ث. **اللحوم البيضاء:** يوضح الجدول رقم (04) تطور القدرة التصديرية للحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

الجدول رقم (05): تطور نسبة التغطية بالإنتاج المحلي والواردات لشعبة اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

	الكمية المنتجة (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الإمدادات المحلية (ألف طن)	نسبة التغطية بالإنتاج المحلي (%)	نسبة التغطية بالواردات (%)
2000	198.136	0.61	0.018	198.728	99.7	+0.29
2001	201	0.87	0.024	201.846	99.58	+0.41
2002	150.7	1.02	0.01	151.71	99.33	+0.66
2003	156.8	1.12	0.016	157.9	99.3	+0.69
2004	170	1.42	0.012	171.408	99.17	+0.82
2005	168.5	1.33	0.029	169.801	99.23	+0.76
2006	145.3	00	0.019	145.281	100.01	0.013-
2007	260.585	0.02	0.017	260.58	100	00
2008	305.695	0.01	0.032	305.673	100	00
2009	209.295	0.01	0.018	209.347	99.97	+0.024
2010	281.635	0.47	0.027	282.078	99.84	+0.15
2011	336.127	0.01	0.85	335.287	100.25	0.25-
2012	365.398	0.04	0.29	365.148	100.06	0.06-
2013	418.396	0.005	0.29	418.111	100.06	0.068-
2014	419.218	0.01	0.64	418.588	100.15	0.15-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

عرفت اللحوم البيضاء ارتفاعا مهما في نسبة تغطية الإنتاج المحلي للإمدادات المحلية منها، تجاوزت نسبته في متوسط الفترة (2009-2014) ما يفوق 100.055 ألف طن بعدما كانت تمثل 99.58 ألف طن كما هو موضح في الجدول رقم (05) لترتفع معه إمكانية التصدير من 0.019 ألف طن في متوسط الفترة (2000-2008) إلى أكثر من 0.35 ألف طن في متوسط الفترة (2009-2014)، ويعود ذلك إلى ارتفاع الكميات المنتجة من اللحوم البيضاء إلى ضعف ما كانت عليه في الفترة الأولى.

هـ. **اللحوم الحمراء:** وعلى وجه العموم تجاوزت نسبة تغطية الإنتاج المحلي للإمدادات المحلية من اللحوم الحمراء ما يقارب 87.69% في متوسط الفترة (2009-2014)، بعدما كانت تمثل 85.25% في متوسط الفترة (2000-2008)، كما توضحه الأرقام المبينة في الجدول رقم (06) ولكن وعلى الرغم من ذلك لابد من أخذ هذه النتائج بحذر فقد يرجع ذلك أساسا إلى ضعف الطلب المحلي والى قلة استهلاك اللحوم.

الجدول رقم (06): تطور نسبة التغطية بالإنتاج المحلي والواردات لشعبة اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

	الكمية المنتجة (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الإمدادات المحلية (ألف طن)	نسبة التغطية بالإنتاج المحلي (%)	نسبة التغطية بالواردات (%)
2000	251.783	40.61	0.031	292.362	86.12	+ 13.8
2001	259.855	56.14	0.038	315.957	82.24	+ 17.75
2002	290.762	54.64	0.009	345.393	84.18	+ 15.79
2003	300.459	42.14	0.023	342.576	87.7	+ 12.28
2004	320	47.81	0.08	367.73	87.02	+ 12.97
2005	301.568	48.78	0.01	350.338	86.07	+ 13.91
2006	298.5	66.48	0.04	364.94	81.79	+ 18.17
2007	320.124	45.03	0.09	365.064	87.68	+ 12.3
2008	315.757	57.94	0.02	373.677	84.49	+ 15.49
2009	346.596	62.3	0.031	408.865	84.77	+ 15.18
2010	381.612	62.3	0.018	443.894	85.96	+ 14.01
2011	419.562	47.69	0.085	467.167	89.88	+ 10.08
2012	439.788	72.52	0.029	512.279	85.84	+ 14.12
2013	467.199	49.7	0.029	516.87	90.39	+ 9.58
2014	468.419	56.14	0.061	524.489	89.3	+ 10.52

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

و. **الأسماك:** تجاوزت درجة تغطية الإنتاج المحلي للأسماك درجة تغطية الواردات منها حيث وصلت إلى 85.44 % في متوسط الفترة (2009-2014)،كما تشير إليه إحصائيات الجدول رقم (07) وصحيح أن تزايد الإنتاج من 123.16 ألف طن في متوسط الفترة (2000-2008) إلى 158.12 ألف طن في متوسط الفترة (2009-2014) ساهم في

ذلك لكن وعلى صعيد آخر قد يرجع ذلك إلى ضعف الاستهلاك المحلي للسمك وتراجع الطلب عليه والذي يرجع إلى ارتفاع أسعاره ما يجعله بعيدا عن مستويات القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.

الجدول رقم (07): تطور نسبة التغطية بالإنتاج المحلي والواردات لشعبة الأسماك في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

	الكمية المنتجة (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الإمدادات المحلية (ألف طن)	نسبة التغطية بالإنتاج المحلي (%)	نسبة التغطية بالواردات (%)
2000	97.49	10.82	1.08	107.23	90.91	+ 9.084
2001	110.18	19.45	1.18	128.45	85.77	+ 14.22
2002	111.72	18.82	1.68	128.86	86.69	+ 13.3
2003	110.81	14.81	1.51	124.11	89.28	+ 10.71
2004	112.79	18.42	0.92	130.29	86.56	+ 13.43
2005	117.48	16.43	1.9	132.01	88.99	+ 11
2006	157.02	19.44	2.38	174.08	90.19	+ 9.8
2007	148.84	18.04	2.19	164.69	90.37	+ 9.62
2008	142.04	18.2	3.12	157.12	90.4	+ 9.59
2009	132.27	28.15	2.14	158.28	83.56	+ 16.43
2010	224.53	25.55	1.7	248.38	90.39	+ 9.6
2011	229.1	29.17	1.99	256.28	89.39	+ 10.6
2012	103.56	29.33	1.64	131.25	78.9	+ 21.09
2013	103.99	24.52	1.96	126.55	82.17	+ 17.82
2014	155.29	22.18	1.52	175.95	88.25	+ 11.74

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

المجموعة "ب": والتي نجد فيها عائلات تتأرجح وضعيتها بين التبعية والاستقلالية والتي شهدت كما ذكرنا نقطة انعطاف مع نهاية سنة 2008، وتضم هذه المجموعة القمح الصلب كما هو موضح في الجدول رقم (08)، حيث مرت درجة تغطية الإنتاج المحلي للإمدادات المحلية منه من 33.19% في متوسط الفترة (2000–2008) إلى 59.37% في متوسط الفترة (2009–2014) أي بما يقارب ضعف ما كانت عليه سابقا ويعود ذلك أساسا إلى تزايد الكميات المنتجة من القمح الصلب في الفترة الثانية بـ 41.19% مقارنة بالفترة الأولى.

الجدول رقم (08): تطور نسبة التغطية بالإنتاج المحلي والواردات لمحصول القمح الصلب في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

	الكمية المنتجة (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الإمدادات المحلية (ألف طن)	نسبة التغطية بالإنتاج المحلي (%)	نسبة التغطية بالواردات (%)
2000	486.33	3209.12	00	3695.45	13.16	+ 86.84
2001	1238.865	3414.21	00	4653.07	26.62	+ 73.38
2002	950.967	3561.56	00	4512.52	21.07	+ 78.93
2003	1802.29	2978.04	00	4780.33	37.7	+ 62.3
2004	2001.7	3350.4	00	5352.1	37.4	+ 62.2
2005	1568.709	3003.52	00	4572.22	34.3	+ 65.7
2006	1772.8	2077.75	00	3850.55	46.04	+ 53.96
2007	1528.998	1334.84	00	2863.83	53.38	+ 46.62
2008	813.811	1982.69	00	2796.5	29.1	+ 70.9
2009	2335.787	1853.21	00	4188.99	55.75	+ 44.25
2010	2038.5	1246.01	00	3284.51	62.06	+ 37.94
2011	2195.79	1851.49	00	4047.28	54.25	+ 45.75
2012	2407.11	1579.75	00	3986.86	60.37	+ 39.63
2013	2332.369	1088.33	00	3420.69	68.18	+ 31.82
2014	2481.24	1978.42	0.01	4459.65	55.63	+ 44.37

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

المجموعة "ج": والتي تضم سلعا تتميز بدرجة استقلالية ضعيفة جدا: وتشمل كل من:

أ. **القمح اللين:** وبالنسبة لهذا المحصول فلم تتعدى نسبة تغطية الإنتاج المحلي للإمدادات المحلية منه 16.96% في متوسط الفترة (2009– 2014) بعدما كانت تمثل 20.72% في متوسط الفترة (2000–2008)، في حين تزايدت درجة الاعتماد على الواردات لتغطية الاحتياجات المحلية منه ما تفوق نسبته 80%، كما هو موضح في الجدول رقم (09).

الجدول رقم (09): تطور نسبة التغطية بالإنتاج المحلي والواردات لمحصول القمح اللين في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)

	الكمية المنتجة (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الإمدادات المحلية (ألف طن)	نسبة التغطية بالإنتاج المحلي (%)	نسبة التغطية بالواردات (%)
2000	274.027	3200	00	3474.02	7.88	92.12
2001	800.348	3040	00	3840.34	20.84	79.16
2002	550.836	2436.39	00	2987.22	18.43	81.57
2003	1162.559	2204.7	00	3367.25	34.52	65.48
2004	729	1684.02	00	2413.02	30.21	69.79
2005	846.018	2679.82	00	3525.83	23.99	76.01
2006	915.13	2745.87	00	3660.91	24.99	75.01
2007	789.964	3297.25	00	4087.21	19.32	80.68
2008	297.221	4368.91	00	4666.13	6.36	93.64
2009	1109.312	3866.41	00	4975.72	22.29	77.71
2010	914.2	3986.3	00	4900.5	18.65	81.35
2011	715.1	5550.4	00	6265.5	11.41	88.59
2012	1025.11	4715.93	00	5741.04	17.85	82.15
2013	966.679	5209.03	00	6175.7	15.65	84.35
2014	1038.142	5438.50	0.01	6476.62	16.02	83.98

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

ب. البقوليات: عرفت حدة التبعية الغذائية من هذه الأخيرة تراجعا إلى 71.34% في متوسط الفترة (2009-2014) بعدما كانت تمثل 79.37% في متوسط الفترة الأولى (2000-2008)، ورغم هذا التحسن إلا أن الإنتاج المحلي منها تمكن من تغطية 28.65% فقط من الاستعمالات المحلية منها كما هو موضح في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): تطور نسبة التغطية بالإنتاج المحلي والواردات للبقوليات في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

	الكمية المنتجة (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الإمدادات المحلية (ألف طن)	نسبة التغطية بالإنتاج المحلي (%)	نسبة التغطية بالواردات (%)
2000	21.86	154.62	0.91	175.57	12.48	87.52
2001	38.43	181.21	0.78	218.86	17.55	82.45
2002	43.53	162.65	1.16	205.02	21.23	78.77
2003	57.74	167.57	1.35	223.96	25.78	74.22
2004	58	152.35	1.02	209.33	27.7	72.3
2005	47.106	191.17	1.15	237.126	19.86	80.14
2006	44.069	158.91	1.87	201.109	21.91	78.09
2007	50.083	187.53	0.22	237.39	21.09	78.91
2008	40.172	182.14	0.09	222.22	18.07	81.93
2009	64.289	169.05	0.109	233.23	27.56	72.44
2010	72.345	212.06	0.09	284.315	25.44	74.56
2011	78.815	242.82	0.02	321.61	24.5	75.5
2012	84.29	171.61	0.018	255.882	32.94	67.06
2013	95.83	259.03	0.44	354.42	27.03	72.97
2014	98.41	187.96	0.8	285.57	34.46	65.54

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الخاتمة:

وأخير ومن خلال استغلالنا لإحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبعض التعاريف التقنية السابقة توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى إبراز تأثير الاستثمار الفلاحي في الجزائر ممثلا في صورته الأساسية (تزايد الإنتاج) على حركة التجارة الخارجية لبعض السلع الغذائية التي شملتها دراسة هذا الأخير بعد سنة 2008، وذلك بالاعتماد على تحديد المركبات الأساسية للاستقلالية الغذائية، والتي شملت أساسا (الإنتاج، الواردات، الصادرات)، ولقد مكننا تحليل هذه الأخيرة من الوصول إلى نتائج مهمة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

– فيما يخص الإنتاج: تبين لنا أن سنة 2008 وبداية سنة 2009 كانت نقطة انعطاف حاسمة نحو زيادة إنتاج بعض السلع الغذائية التي شملتها الدراسة تجاوزت نسبة الزيادة في غالبيتها 50% في متوسط الفترة (2009-2014) مقارنة بالفترة (2000-2008) تصدرها في المرتبة الأولى إنتاج البطاطا بنسبة فاقت 133.43% لتليها البقوليات بنسبة 84.8 % ثم اللحوم البيضاء، الطماطم والحوامض بـ 73.33% و71.27% و70.94% على التوالي ليأتي بعدها كل من القمح الصلب بنسبة 69.38% والتمور بـ58.41% ثم الأسماك بنسبة 54.07% في حين بقيت الزيادة في إنتاج اللحوم الحمراء والقمح اللين دون 50% إذ بلغت نسبة الزيادة 42.34% بالنسبة للحوم الحمراء و35.94% بالنسبة

للقمح اللين، وإن كانت النتائج المسجلة ايجابية بالنسبة لغالبية الفروع الغذائية المدروسة إلا أنه لا بد أن لا يخفى علينا أن نشير إلى أن المواد الخام المستخدمة في إنتاج هذه الأخيرة تبقى ولازالت مرهونة بشكل كبير جدا وفي بعض الحالات كلي بعملية الاستيراد من الخارج.

– **أما فيما يخص الواردات الغذائية:** فلقد تبين لنا بأنها تزايدت كما وتكلفة سنة بعد سنة بالرغم من ارتفاع أسعار العديد من السلع الغذائية في سنة 2008، حيث انتقلت الواردات الغذائية الكلية من 8400.095 ألف طن في متوسط الفترة (2000–2008) إلى أكثر من 12023.46 ألف طن في متوسط الفترة (2009–2014) وبنسبة ارتفاع قدرت بـ 43.13 %، كما سمح لنا تحليل الإحصائيات الخاصة بالواردات الغذائية من تحديد ثلاثة أنواع من السلع الغذائية تلك التي بقيت نسبة الكميات المستوردة منها ثابتة نسبيا بين الفترتين (2000–2008) و(2009–2014) وتضم كل من الطماطم، التمور، الحوامض، الحوم الحمراء، الأسماك وأخرى انخفضت الكمية المستوردة منها وضمت كل من القمح الصلب، البطاطا، اللحوم البيضاء بالإضافة إلى تلك التي ازدادت الكميات المستوردة منها وضمت كل من القمح اللين والبقوليات، ما يشير إلى مكانة هذه السلع في نظر الدولة فالمجموعة الأخيرة تصم سلعا تعتبرها الدولة إستراتيجية بالدرجة الأولى من الناحية الاستهلاكية ولا يمكن التقليل من الكميات المتوفرة منها في السوق، أما المجموعة الأولى فهي ليست بنفس أهمية المجموعة الثانية بحكم أن الكميات المستوردة منها مرهونة بتقلبات الأسعار العالمية ولا يمكن أن لا نلاحظ أن للمجموعة الأخيرة تمثل إحدى أهم السلع الأكثر استهلاكا في الجزائر.

– **وبشأن الإمكانات التصديرية لسلع الغذائية:** التي شملتها الدراسة وبالرغم من أنها شبه منعدمة حاليا حيث لم تتعدى الكمية المصدرة منها 0.5 ألف طن بالنسبة لأغلبها باستثناء تلك المتعلقة بالتمور والأسماك حيث انتقلت الكمية المصدرة منها من 10.13 ألف طن في متوسط الفترة (2000–2008) إلى 19.11 ألف طن في متوسط الفترة (2009–2014) بالنسبة للتمور ومن 0.77 ألف طن في متوسط الفترة (2000–2008) إلى 1.82 ألف طن في متوسط الفترة (2009–2014) بالنسبة للأسماك، إلا أنها تعد حوافز مهم إلى المرحلة الثانية بعد تلبية الاحتياجات المحلية وهي الانتقال إلى عملية تصدير الفائض خاصة إذا ما اتخذت الإجراءات الأساسية لذلك.

– وبعد ربطنا بين نتائج دراسة تطور الإنتاج والواردات، استخلصنا أن درجة تغطية الإنتاج المحلي للاستهلاك الداخلي شديدة الاختلاف من عائلة غذائية لأخرى وهذا أمر طبيعي ومنتظر لكن ما لم يكن متوقعا أن تكون درجة تغطية الإنتاج المحلي لكل من البطاطا، الطماطم، التمور، الحوامض واللحوم، الأسماك تضاهي كل واحدة منها نسبة 90% وهو أمر غير منتظر بحكم ما تستورده الجزائر من بطاطا ولحوم مجمدة وأمر غير متوقع بالنسبة للتمور والأسماك واللحوم والتي أصبحت مع مضي الوقت سلعا كمالية لا يقتنيها بانتظام إلا أصحاب الدخل الكبير، غير أن ذلك لا يخفي وجود إمكانيات مهمة لتصدير هذه السلع في حال ما تم استغلال الإمكانيات المتاحة لذلك، خاصة وأن الاستثمار الفلاحي أصبح يشكل شرطا أساسيا وحيوياً لا بد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في الجزائر والواقع أنه ليس بالإمكان تقليص الفجوة الغذائية

والاطمئنان لقدرة دول على تحقيق الأمن الغذائي من دون تحقيق تنمية فلاحية متكاملة وفق ما يعرف الآن بالتنمية المستدامة، وفي هذا الشأن ارتأينا تقديم التوصيات التالية:

أ. تخصيص مبالغ دورية من المداخيل الأساسية خاصة في فترات الطفرات النفطية لتمويل مشاريع الاستثمار الفلاحي.

ب. دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار في الأرياف وفي المناطق الفلاحية ذات الخصائص الاستثمارية المتميزة.

ت. إيجاد صيغة تعاونية أو تشاركية بين الفلاحين والحكومات لتأمين التمويل اللازم للمشاريع التكميلية، أي غير الأساسية مثل وسائل النقل والمكننة الفلاحية.

ث. تبني الأساليب الحديثة في الإنتاج الفلاحي (الزراعة المائية)، كآلية للتغلب على مشكل الأراضي الفلاحية.

ج. تقديم الدعم بشكل متوازن بين الفروع حتى لا يتم التوجه إلى الاستثمار في إحداها على حساب الأخرى.

ح. الاهتمام بتسويق المنتجات الفلاحية ووضع علامات تجارية لها.

وفي سياق عولمة الاقتصاد والمبادلات، يمكن للاندماج الإقليمي أن يقدم ردوداً على عدد من تحديات الأمن الغذائي، من خلال الاستفادة من التكامل والفرص الإقليمية وبذلك سيسهل الاستثمار في هذا المجال كما سيساعد على تنمية المبادلات الفلاحية والانتفاع المتبادل من الموارد والخبرات، كما أن الاندماج الإقليمي سوف يعزز فضلاً عن ذلك دور وقدرات البلدان في إدارة المفاوضات الدولية. ويتضمن مسعى كهذا على الخصوص القيام بتحقيق الانسجام بين نصوص السياسات الفلاحية، والتجارية وأدوات الضبط، وتعزيز البنيات الأساسية للنقل وإطلاق وتنفيذ المبادرات الإقليمية في هذه الميادين.

المراجع:

---

[1] سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية المدية، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2007.

[2] صوار يوسف، السياسات العامة ودورها في التنمية المستدامة، (دراسة نموذج الاستثمار في القطاع ألفلاحي الجزائري)، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع الجزء الأول، الجزائر، سبتمبر 2015.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجزائر، 2012.

[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، الجزائر، 2012.

[5] عبد العزيز سفيان، ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الرابع، الجزائر، جوان 2013.

[6] سرمد علي حسين، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في العراق للمدة (1990-2009)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، العراق، 2009.

[7] الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، لبنان، 2009.